

ظاهرة الوصم: الانحراف والعود على الفعل في المجتمع التونسي نموذجا

The phenomenon of stigmatization: the case of delinquency and repeated deeds in Tunisian society

رمزي تاج

Ramzi Tej

قسم اللغة الفرنسية، المعهد العالي للغات، قابس، تونس

Department of French, Higher Institute of Languages, Gabes, Tunisia

الباحث المراسل: ramzi.tej@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2020/9/5)، تاريخ القبول: (2021/3/31)

ملخص

عدّ الخروج عن الأطر التنظيمية، وقوانين الأحكام العرفية والشرعية، والعيواند المجتمعية من أسباب تفشي عدّة ظواهر اجتماعية ساهمت في خرق أسس التواصل، وخلقت هوة سحيقة في صلب المجتمعات الحاضرة لتلك الظواهر، ولعلّ الانحلال الأخلاقي، وتنامي أشكال العنف والانحراف هما أبرز النتائج المتمخضة عنها. ويتنزل الوصم الانحرافي إستنادا إلى النظرية التفسيرية في علم الإجرام، أو علم الاجتماع الجنائي ضمن خانة الخلل النفسي الاجتماعي الذي يعاني منه الموصوم بالانحراف، وهو ما أكدته عديد الأبحاث التي خصّصت حيزا كبيرا من اهتمامها لدراسة الظاهرة منذ ثلاثينيات القرن العشرين حتى منتصف القرن ذاته، بيد أنّ علماء الاجتماع تجاوزوا مفاهيم المصطلحات اللغوية التي أشبعت بحثا مع المتخصصين في علم النفس للخوض في صفة الوصم من الناحية العلمية. وحاول هذا البحث من خلال التطرق إلى ظاهرة الوصم، الخوض في أهمّ التّداعيّات المترتبة عنها سواء في علاقة بالأفراد، أو في علاقة بالمجموعات، والأسباب التي دفعت بعض شرائح المجتمع إلى نبذ الموصوم وتهميشه رغم محاولاته الخروج من دائرة الاتهام التي أحاطت به، والاندماج من جديد في المجتمع المنتمي إليه رغم المضايقات المسلطة عليه.

الكلمات المفتاحية: الوصم، الانحراف، الجريمة، الموصوم، الفعل الانحرافي، العود على الفعل الانحرافي.

Abstract

The violations of regulatory rules, martial and religious laws, and social mores were among the reasons that led to the spread of various social phenomena. The latter contributed to social communication disorder and created immense abysses within societies such as immorality, violence and delinquency. Based on the explanatory theories of criminology or criminal sociology, the stigma of deviance was classified as a psychosocial disorder that the stigmatized suffers from, which had been confirmed by various researches starting from 1930s till 1950s. However, sociologists and experts in historical anthropology surpassed the concepts of linguistic terms, which were chiefly investigated by psychologists, to examine the features of stigmatization from a scientific perspective. Through the discussion of stigmatization, this research examines the key implications of stigma in relation not only to individuals but also to communities. It also investigates the reasons that lead some sectors of society to renounce and marginalize the stigmatized individual despite his efforts to go out the indictment division that crippled him and to reintegrate within his society.

Keywords: Stigma, Perversion, Crime, The stigmatized, To pervert, Repetitive perversion.

المقدمة

تستمدّ الظواهر أو التيارات الاجتماعية جذورها من جملة المعتقدات والممارسات الجماعية، فهي في مجملها ضرب من ضروب السلوكيات، والأفكار الناتجة عن تفاعل الفرد أو المجموعة مع المجتمع في علاقة تأثير وتأثر، سواء لما هو معيش حاضراً، أو متوارث عن السلف عن غير وعي وإدراك في غالب الأحيان.

واختلف المتخصصون في علم الاجتماع في تحديد مفهوم موحد للظاهرة تبعا لاختلاف انتماءاتهم والإيديولوجيات المتحكمة في مسار تفسيراتهم، فمنهم من عدّ الظاهرة الاجتماعية مجرد سلوك نابع من ممارسة معينة صلب المجتمع، ومنهم من لخصها في كونها تشكل التفاعلات الناجمة عن احتكاك مكونات المجتمع في زمان ومكان محددين سلفاً، في حين يرى جمع من الباحثين أصحاب الرأي المغاير لما سبق ذكره أنها تتلخص في جملة القواعد، والضوابط المحددة حياة الإنسان في المحيط الاجتماعي المنتمي إليه (طالب، 2012).

ويتنزل الوصم في سياق الحديث عن الظواهر الاجتماعية بصفته أحد أبرز التيارات المنبثقة عنها لتشعب مفاهيمه، وتعدد أنماطه، لذلك وجب إمالة اللثام عنه، وتحديد مفهومه قصد التدرج في ضبط تداعياته على الفرد والمجتمع على حد سواء، ولا سيما أن هذه الظاهرة ظلت حتى وقت قريب ضمن المواضيع المسكوت عنها، لما لها من انعكاسات سلبية على المصطبغ بها، والمجتمع الحاضن للموصوم.

مشكلة الدراسة

حظيت مختلف الظواهر الاجتماعية بوافر اهتمام المتخصصين على اختلاف مشاربهم، لما يمكن أن تسببه من آثار سلبية يصعب تجاوز مخلفاتها بسهولة، وتتنزل ظاهرة الوصم ضمن الخانة نفسها والتي لها تفرعات عدة يصعب أن يتضمنها هذا البحث، الأمر الذي دفعنا لاختيار مسألة العنف نموذجاً باعتبارها أكثر الظواهر المطروحة خلال السنوات الأخيرة.

ولا يختلف العنف في جوهره عن بقية الظواهر الاجتماعية المرفوضة، سواء من الأفراد أو المجموعات أو حتى المجتمعات، مع تباين في ما بينها بخصوص شرعية الفعل من عدمه، وعليه وجب الخوض في هذه المسألة للوقوف على جذور نشأتها، وأسباب تغلغلها صلب المجتمعات حتى باتت تشكل جزءاً من اليومي المعيش والاعتيادي الذي اصطبغ بالعرف والعادة، وما هو موروث عن السلف في بعض جوانبه.

أسئلة الدراسة

يجوز من خلال ما أسلفنا ذكره طرح الأسئلة الآتية:

- ما المقصود بالوصم؟
- وما أهم تداعيات هذه الظاهرة على الموصوم والمجتمع المنتمي إليه؟
- وما أسباب العود على الفعل الانحرافي؟

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تبين أهم المفاهيم النظرية ذات الصلة بظاهرة الوصم، من خلال الخوض في ما خلفه المتخصصون، مع التعرّيج على:

1. نقط التوافق والاختلاف في التعريفات المقدمة منهم.
2. الأسباب المؤدية إلى نشأة هذه الظاهرة، وتغلغلها صلب المجتمعات عامة، والمجتمع التونسي على وجه الخصوص.
3. تبين علاقة الوصم بالموصوم من خلال نموذج الوصم الانحرافي.
4. مخلفات النظرة الدونية للموصوم، سواء في محيطه الضيق - الأسري، أو محيطه الحاضن - المجتمعي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ملامسة ظاهرة الوصم الاجتماعي التي نخرت المجتمعات العربية على اختلافها، وذلك من خلال تحديد مكامن الخلل، ومحاولة طرح البدائل الممكنة التي من شأنها رتق الصدع الذي ازداد اتساعاً منذ ثلاثينيات القرن العشرين حتى فترات متقدمة من تاريخنا المعاصر.

ولا يتوقف مفهوم الوصم عند حدود ظاهرة العنف فحسب، بل يتعداها ليشمل عديد الظواهر الأخرى التي غزت عدة مجتمعات، شرقية كانت أو غربية، الأمر الذي يحتاج إلى مزيد البحث والتدقيق من الباحثين والمتخصصين، ويفتح المجال أمامهم قصد توسيع دائرة بحثهم. ويبقى من الملح التأكيد على ضرورة التخلي عن الأحكام المسبقة المتعلقة بظاهرة الوصم في مجملها، ودراستها وفق السياق الذي تنتزل فيه، حتى يتسنى في مراحل لاحقة ضرب نوع من المقارنة بينها تساهم في تحديد الأسباب الحقيقية التي كانت وراء مزيد توسعها وانتشارها.

الدراسات السابقة

من المفارقات المتعلقة بهذه الدراسة التناقض بين قدم الظاهرة وحدثة الدراسات الأكاديمية في هذا السياق، إذ يلاحظ المتتبع قضايا الوصم على تنوعها وتشعبها أنها جد ضاربة في القدم، ومن العسير تحديد سقف زمني لنشأتها، كما يجد الدارس نفسه موازاة مع ذلك أمام زخم هائل من البحوث التي خاضت في هذه المسألة، والتي تتميز بحداثتها كرونولوجياً.

وراهت العديد من المصنّفات المختصة، سواء الغربية منها أو المشرقية، بين ما هو نظري صرف وما هو تطبيقي في علاقة مباشرة بنوع الوصم. ونذكر منها في المقام الأول دراسات باستيد (Bastid, 1971) التي تقدم بسطة عن المجال الأنثروبولوجي في علاقة بقضايا المجتمع، وكذلك ما تطرق إليه والاش وفيرفي (Walsh & Furfey, 1958) من مشاكل اجتماعية، ودورها في تنامي ظاهرة الوصم.

ونجد التمشي ذاته لدى المشاركة الذين لم يحددوا في بحثهم عن نظرائهم الغربيين، وذلك من خلال انتهاج مسار مشابه لأمس بدوره الأسباب الرئيسية لتفشي الظواهر المخالفة لقوانين المجتمعات الشرعية والوضعية، ومن أبرزها كتابات الدراوشة (2010)، وكذلك البداينة (2011) التي أتت على جل ما يحيط بالظاهرة من أسباب وتداعيات، إلا أنه ما يعاب على غالبية الدراسات والبحوث مجانبتها البدائل والطلول الجذرية التي من شأنها القطع مع مثل هذه الظواهر، واقتصارها على الأسباب والنتائج دون سواهما.

منهجية الدراسة

تقوم الدراسات العلمية على معايير دقيقة لا مناص من توظيفها، الأمر الذي يحتم على الباحثين توخي المنهج الذي يتلاءم والدراسة التي يروم صياغتها. واقتضت الضرورة صلب هذه الدراسة الجمع بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن، مع وجوب المحافظة على التكامل بينهما.

وأستهلنا الدراسة بالمنهج التاريخي قصد الوقوف على أهم المسائل التاريخية ذات الصلة بظاهرة الوصم، وأبرز الأحداث التي كان لها عميق الأثر في تشكل الظاهرة، وتغلغلها داخل مفاصل المجتمعات عامة، ولا سيما المجتمع التونسي. ووظفنا بعد ذلك المنهج المقارن الذي من شأنه أن يحدد نقط التشابه والاختلاف بين الحالات التي تنتزل ضمن سياق الوصم، وذلك بهدف تلافي الخلط المفاهيمي الذي قد يشوب بعض المصطلحات القريبة في المعنى.

المبحث الأول: ماهية الوصم

تعددت الظواهر الاجتماعية التي غزت المجتمعات، وتنوعت إستنادا إلى عدة متغيرات، لعل أبرزها العوامل الاجتماعية التي تعتبر المحدد والقادح في الوقت نفسه. ويعد العنف أحد أهم الظواهر التي أعادت تشكيل سياسات الدول، وصيغت طرائق تعامل الآخر مع الأفراد والمجموعات.

ويعد الوصم من بين أبرز الظواهر الاجتماعية التي حظيت بالإجماع في تحديد المفهوم من الباحثين والمتخصصين في علم النفس، وعلم الاجتماع، فهو يرتكز على وسم الشخص بصفات ومسميات تجعله خارج الإطار المنتمي إليه، وغير مرغوب فيه، ولا مقبول من المجموعة لاختلافه مع ما ارتأته سواء من الناحية الجسمانية، أو النفسية، أو الاجتماعية، الأمر الذي يزيد من اغترابه، ورفض المجتمع انصهاره، وهو ما يولد اختلالا في توازنه، ويشعره بالدونية.

وجاء في مدونة "لسان العرب المحيط" تعريف الوصم لغة كونه العيب والعار الذي يلحق الشخص (ابن منظور، 2010)، وهو يدخل ضمن دائرة المعتقدات الجماعية السائدة في المجتمع الحاضر للموصوم، ويحمل من السلبيات ما يخلف ازدراء للمعني بالأمر (خليل، 2010). وينطبق الأمر نفسه على المجموعة متى اتخذت أطراف أخرى المواقف ذاتها تجاهها (شابو، 2017).

وتستمد ظاهرة الوصم اشتقاقها اللغوي من اليونانية "Stigma" للإشارة إلى وجود سمات وعلامات دلالية تعيب صاحبها، وتميزه من البقية في المنحى السلبي. ويعد عالم الاجتماع "إيرفنج جوفمان" أول من استعمل هذا المصطلح أوائل ستينيات القرن العشرين "1963"، ليخلق الشرح بين الاعتيادي والمخالف العادة باعتماد علامات مميزة، من قبيل الوشم، والحرق وما شابه ذلك، وهو إجراء يتخذ في حق المجرمين، والخونة وحتى العبيد، مع التأكيد على وجوب تجنيبهم، أو الاختلاط بهم، أو مصاهرتهم (الدرأوشة، 2010). ويعمم هذا الإجراء على كل مخالف في شتى الحقول، والميادين دون استثناء (البدائية، 2011).

ويضيف في السياق ذاته، أنّ الوصمة وصف يخزي الإنسان من ناحية، ويشوّه صورته بشكل كبير إلى درجة شعوره بالدونية الناجمة عن عمل اقترفه سلفا من ناحية أخرى، وهو شعور يلازمه على الدوام رغم محاولات التكفير عنه، والذي يقف عائقا أمام سعيه الانصهار في المجتمع (شرقي، 2018). وتقوم نظرية الوصم إستنادا إلى التعريف الوارد على لسان عالم

الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم" على تراكمات النظرة المجتمعية، ومخلفاتها على الموصوم الذي ينعى بسماوات مستمدة من فعل هو المتسبب الأول فيه (شرقي، 2018).

والوصم في المصنّفات القانونية، وعلم الإجرام صفة مكتسبة، ووليدة ظرفيات الواقع المعيش خلاف الأنواع الأخرى ذات الصلة بالتشوّه الخلقي الخارجة عن الإرادة الطوعية للإنسان، فهي تشير إلى الأفعال الإرادية الصادرة في الغالب عن وعي لمرتكبها، لتشكل مجموع الأخطاء، والآثام المعيرة عن انحطاط خلقي يجيد عن معايير التعامل السويّ وأسسها بين الأشخاص ومجتمعهم، ما يجعلهم محلّ نعوت عدّة (سلامة، 1979)، ويكونون عرضة للازدراء، والتهميش، والإقصاء، ومنبوذين من طرف الكلّ، وغير مرغوب في وجودهم ضمنهم، الأمر الذي يزيد من تنامي نزعة العنف، والكره تجاه السلطة والمجتمع (برهوم، السعد، 2009).

وتنبني نظرية الوصم وفق منظور عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم" على مخلفات النظرة المجتمعية للمنحرف الذي يوصم استناداً للجرم المرتكب، وذلك وفقاً لمفهوم علم الاجتماع في حدّ ذاته الذي يركز على دراسة الوقائع، والظواهر، والأنماط الاجتماعية، وتحليلها قصد تبيان أصول نشأتها وتطورها، وتأثيرها في تكوين شخصية الفرد (رشوان، 2010). وتتجاوز الظاهرة السمات المتأصلة في الفرد، ليكون الانحراف نتاج فعل فرديّ، في حين يتجاوز الوصم ذلك ليشكل الصفة الممنوحة من طرف المجموعة للخارج عن القواعد المسيرة للمجتمع (سليمان، 2010).

والمتفق عليه في غالبية البحوث والدراسات المهتمة بنظرية الوصم، أنّ هذه الظاهرة هي من إفرزات البنى الاجتماعية، والطرائق المتبعة في تقسيم الأدوار، من ذلك أنّ الفعل المنحرف مرتبط بالخلل الكامن صلب المجتمع ذاته (مها، 2010)، وخاصة مسألة التفاوت الطبقيّ التي تكون القادح لعدد من ردود الأفعال المناوئة لتسلط الممسكين بزمام الثروة، والمتحكّمين في دواليب السلطة، الأمر الذي يوّد ضغطاً متزايداً على الطبقات الهشة التي تلجئ إلى ارتكاب سلوكيات تنم عن حقد دفين (Merton, 1938).

وتخضع الظواهر الاجتماعية في مجملها إلى إفرزات السلوك العام، وأنماطه التي تعدّ المحدّد الرئيسي للفعل، سواء كان فردياً منعزلاً، أو جماعياً (Wash & Furfey, 1958)، فهي مرتبطة بطبيعة الشخص، وتركيبته في علاقة وثيقة بالزمان والمكان، ولها من التأثير ما يتجاوز النطاق الضيق لتلامس الأعراف والعادات والتقاليد، وتساهم في خلق نوع من الشذوذ الاجتماعيّ المخالف لما هو متداول، خاصة عندما يغلب على السلوك الشاذ نزعة العودة إلى ارتكاب الفعل (Rabb, 1973).

ورغم أنّ الظاهرة نتاج فعل فرديّ منعزل، لا ينفى ذلك تداعياتها على المجتمع الحاضن للموصوم من خلال تداخل الأطراف المكونة للظاهرة، حيث إنّ التفاعل بين مكونات المجتمع، ولو بطريقة غير مباشرة، يساهم في تنامي الظاهرة وتغلغلها، ما يزيد من تطوّر عدد

الموصومين، ويصعب إمكانية الردع دون اللجوء إلى الأساليب العقابية لكبح جماح التمرد (Rulington & Weinberg, 2010).

ومن المفارقات أنّ عملية الدمغ التي تلحق بالفرد تظلّ نسبيّة غير مطلقة لاختلافها من مجتمع إلى آخر حسب التّصنيف المعتمد لنسبة الانحراف، ودرجة تأثيره، فما هو دارج كونه مخالفاً موصوم في مجتمع معين لا يلقي المصير ذاته في مجتمع آخر، فتخضع نظريّة الوصم إلى سوسيولوجيا المجتمع الذي تختلف نظريته للانحراف إستناداً للجرم المقترف (Horton & Gerald, 1991).

وخاض علماء الاجتماع على اختلاف مشاربهم وتوجّهاتهم المعرفيّة في الأسباب الكامنة وراء انتشار الظاهرة، ليستخلصوا كونها نتاج المجتمع، والتفاعلات الناتجة عن الأفراد المكوّنين لنواته، وذلك انطلاقاً من البيئة الحاضنة لهم، والمساهمة في المقام الأوّل في بلورة سلوكهم المخالف الآخرين (الدوري، 1984a)، بيد أنّ هذا الطرح ركّز على تحديد العوامل المساهمة في انتشار الظاهرة دون الاهتمام بتقديم تفسير واضح للسلوك في حدّ ذاته، الأمر الذي ساهم في تعدّد التفسيرات خاصتهما (Ogien, 1999).

وإجمالاً، يبقى الوصم السّمة المميّزة لاستراتيجيات التّفرفة المسلّطة من المجتمع على الأفراد والأشخاص الذين اختاروا مساراً محايداً، ومجانبا عادات المحيط الذي يعيشون فيه، وأعرافه، وقوانينه ونظمه لأسباب نابعة من أعراض أمراض نفسيّة، وخلل في تكوين الشخصية وفق تقييم علم النفس من ناحية، أو بسبب الظروف الاجتماعيّة التي تعدّ القادح الرئيس لبروز النّواة الأولى لظاهرة الانحراف تبعاً للدراسات المتخصّصة عن علماء الاجتماع من ناحية أخرى.

وتختلف ردود الأفعال النّاجمة عن الوصم بين انتهاج مسار العنف للتعبير عن رفض الفرد لتبعات التّهميش والإقصاء المسلّطين عليه من المجتمع، وبين الخضوع والاستكانة لانعدام القدرة على مواجهة المجموعة بالنظر لاختلاف موازين القوى لصالح الأطراف المتنفّذة.

المبحث الثاني: الانحراف من منظور الدراسات السوسيولوجية وعلماء القانون

يتقاطع تفسير السلوك الانحرافيّ، ويتماهى مع ما تضمّنته المصنّفات العلميّة على اختلاف تخصصّاتها، وسنحاول تقديم بسطة عن أهمّ ما تضمّنته هذه المراجع، خاصّة ذات الصّلة بعلم الاجتماع في المقام الأوّل، وبالدراسات القانونيّة في المقام الثاني. وتعدّ المراوحة بين ما هو سوسيولوجي، وما هو قانونيّ أمراً ضروريّاً لتبيان أسباب نشأة الفعل الانحرافيّ في المجتمع، وعلاقة الواصم بالموصوم، إلى جانب تحديد تداعياته على الفرد والمجموعة، وأهمّ القوانين الردعيّة التي سنّها رجال القانون.

ويعدّ الانحراف ظاهرة سوسيولوجيّة بالنظر إلى المواضيع التي وسمت روّاده، والذين خلّفوا آثاراً مكتوبة أرّخت للظاهرة، وأسباب نشأتها، رغم تعدّد التوجّهات، والمنظورات التفسيرية التي انتهجوها إلى درجة التّباین في بعض الأحيان. ويتميّز الطرح السوسيولوجي

بالتَّمشِّي النَّظريِّ المنهجيِّ لتتبع أسباب نشأة الظواهر الاجتماعية، وخاصة منها التي تعنى بالظواهر السوسيو- انحرافية (يونس، 2016).

ويعود أصل التسمية المعروفة بالانحراف إلى عالم الاجتماع "هوارد بيكر" الذي ربط الفعل بالجماعة، وأرجع اكتساب السلوك المنحرف إلى القوانين المسنونة من المحيطين بالفرد، أي ليست بالخاصية المكتسبة بقدر ما هو الشخص الموسوم بهذا الفعل (عثمان، 1999).

وتختلف النظريات السوسولوجية المهتمة بظاهرة الانحراف استنادا إلى التوجهات الفكرية لأصحابها، ونخص بالذكر النظريات الكبرى، أو المسماة "الماكرو نظريات" المهتمة بالبناء الاجتماعي والظواهر الصغيرة - "الميكرو نظريات" - ذات العلاقة بالأسباب المؤدية إلى الانحراف، وأخيرا النظريات المتعلقة بالظواهر الوسيطة المفسرة للسلوك الانحرافي - الإجرامي (فرانك، 1999).

ونجد من النظريات السوسولوجية ما يختلف عما سبق ذكره من ناحية التصنيف فحسب، فقد اهتم عدد منها بالسلوك في علاقته بالفرد، أو بالفعل في حد ذاته. وتهتم الأولى بالسّمات الفردية ذات العلاقة المباشرة بشخصية الفرد، ودور العوامل النفسية والبيولوجية في وسم المنحرف، في حين تتعلّق الثانية المكثاة بالترابطية، أو الموحدة بارتباط المنحرف بالعوامل التي ساهمت في نشأة الفعل (دون سي، 1991).

وتتفق الدراسات والأبحاث العلمية على تصنيف الفعل الانحرافي ظاهرة اجتماعية، وتخضع في مجملها إلى القوانين المجتمعية، وترتبط وجوبا بالمعايير، والمقاييس المسيّرة لهذا المجتمع (Xiberras, 2000)، بيد أنّ هناك من علماء الاجتماع من يؤكّد خرق بعض الأفراد في سلوكهم هذا الشرط، وعدم احترام العادات السائدة، والتقاليد المغروسة، والتواميس المعمول بها (جابر، 2004).

وتبقى ظاهرة الانحراف، رغم تعدد النظريات، واختلاف التوجهات إفرزا من إفرازات المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد، ما جعل من الفعل الانحرافي فرعا من فروع علم الاجتماع لارتباطه بالسلوك الذي يعدّ من المواضيع الدسمة لعلماء الاجتماع على اختلاف مشاربهم (دون سي، 1991).

ويتنزّل الانحراف إجمالا ضمن سياق المسائل المخالفة السنن والأعراف، ما دفع المتخصصين إلى التدرّج في تناول الظاهرة، بدءا بدراسة البيئة المجتمعية في مرحلة أولى، ومرورا بالفرد في علاقته بأسرته ومحيطه في مرحلة ثانية، حتّى بلوغ السلوك كنتيجة مباشرة للفعل الصادر عن الفرد في مرحلة لاحقة (محمود، 1991).

ويجوز الإقرار من خلال مجمل البحوث والدراسات الأكاديمية، أنّ الانحراف وفق المنظور السوسولوجي ظاهرة اجتماعية لا تخلو من تأثر واضح بالتنشئة الأسرية، والبيئة المرولوجية، والمحيط المجتمعي، فهي نتاج أفعال فردية ذات تداعيات على المجموعة.

وتقود النتائج المضمّنة صلب أبحاث المتخصّصين إلى التّصريح، ولو ضمّنياً، أنّ الفعل الانحرافيّ متّصل بالشّخص في حدّ ذاته، وذلك من خلال محاولة تجسيد النّقص الكامن فيه عبر آليّات العنف بمختلف أشكالها دون الأخذ بعين الاعتبار النتائج المترتّبة عن ذلك (شحمي، 1994).

ويمكن القول في هذا السّياق إنّ المنحى الاجتماعيّ يصنّف السلوك الانحرافيّ للفرد فعلا اجتماعياً ناجماً عن مظاهر السلوك، إضافة إلى مجموع التّفاعلات، والعمليّات الاجتماعيّة التي تحدث داخل المجتمع. ومن هنا يصبح الانحراف نتيجة لما يطبّقه الآخرون على الشّخص من قواعد في علاقة مباشرة بالفعل الذي يرتكبه الفرد، ما يدفع إلى القول إنّ الانحراف ليس نتاج مخالفة المعايير والضوابط، والقيم المجتمعيّة فحسب، بل هو انعكاس للوصمة التي يلصقها الأفراد بمرتكب الفعل الانحرافيّ بسبب سلوك غير سويّ ارتأته المجموعة.

وتختلف في المقابل التّعريفات لدى علماء القانون عن نظيرتها لدى السوسولوجيين أو علماء النّفس، حيث يرتكزون في مفاهيمهم الخاصّة بظاهرة الانحراف على منطق الفعل المتوجّب العقاب، ناهيك عن ارتباط الظّاهرة لديهم بقوانين زجرية، وإجراءات ردعية لكبح جماح المنحرف المخالف المبادئ القانونيّة، والذي يخضع إلى العقاب إستناداً إلى درجة الفعل من ناحية، والعمر من ناحية أخرى (الوسمي، 2018).

ويصنّف الفعل الانحرافيّ تبعاً لما نصّ عليه علم الاجتماع الجنائيّ ضمن خانة الحدث الإجرامي إستناداً إلى النّظريّة التفسيرية المشار إليها سلفاً، والتي أخذت في التغلغل داخل مفاصل المجتمعات التي تشكو تنامي هذه الظّاهرة، خاصّة في النصف الثاني من القرن العشرين، كما في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، إلّا أنّها لقيت من النّقد ما طرح نظريّات بديلة مع أوائل سبعينيّات القرن ذاته (الدوري، 1972) على غرار ما تمخّض عن الباحثين "ريتشارد كويني"، و"ويليام شامبلس" اللذين أبديا احترازهما من نظرية الانحراف التي حدّدت في سياق مفاهيم علم الاجتماع الجنائيّ، معلّين ذلك باختلاف موازين القوى داخل المجتمع لصالح الطبقة المتنفّذة صاحبة الحظوة، والمكانة الاجتماعيّة المرموقة المشهود لها بالسطوة والتي تطوّع القوانين وفق ما يخدم مصالحها للإفلات من العقاب، خلاف الطبقات الفقيرة، والمهمّشة التي تكون عرضة لشنّى أنواع العقوبات، وتأخذ النّظريّة مجراها التطبيقيّ معهم دون سواهم (الدرأوشة، 2010).

ويعدّ رجال القانون الانحراف جزءاً من تركيبة الفرد في علاقته بمجتمعه، بمعنى أنّ الانحراف فعل فرديّ ناتج عن تأثر بالبيئة التي ينتمي إليها الشّخص، حيث لا يمكن بأيّ شكل من الأشكال الفصل بين العاملين. ويعرّفون الانحراف تبعاً لذلك بأنّه مخالفة صريحة للقوانين، والمبادئ التي تقيد الأفراد والمجموعات صلب مجتمع معيّن، فردّ الفعل القانونيّ يكون بزجر الفعل وتقييد حريّة مرتكبه (نشأت، 1985).

ويرى علماء القانون أنّ العقوبات التي يقع اتّخاذها في حقّ المخالفين تصنّف من العوامل المساهمة في خلق القطيعة شبه النّائمة بينهم وبين المجتمع المنتمين إليه، ذلك أنّ الإحساس

بالكراهية تجاه متخذ القرار، إلى جانب عدم تقبله، يدفع الموصوم أو المجرم وفق التصنيف القانوني إلى ازدياد الكل باستثناء من هم على شاكلته، مع السعي إلى التعايش معهم باعتبارهم الملاذ الآمن المتبقي بالنسبة إليه.

ويصنّف المتخصّصون هذا السلوك بالمكتسب ضمن البيئة الحاضنة (Copans, 1998)، ورغم توحي الأساليب الردعية القاضية بتسليط العقوبات ضدّ المخالفين (الدوري، 1984b)، إلا أنّ المنحرف بعد قضاء المدّة المفروضة عليه يكون أكثر استجابة، إمّا للعودة إلى الجريمة، بمعنى تكرير الفعل تحت ضغط الظروف المسلّطة عليه قهراً، أو لمواصلة الفعل الإجرامي طوعاً دون مراعاة الجوانب العقابية المترتبة عن قراره، حيث إنّ عملية الوصم تظهر جلياً الإحساس بالظلم (Bastid, 1971).

ونجد هذا السلوك، أو النوع من الوصم لدى شرائح معيّنة من المنحرفين، من قبيل الشّواذ، ومدمني المخدرات. وبات من شبه المؤكّد أنّ الوصمة الجنائية في اتّصال وطيد بالسلوك الإجرامي، حيث إنّ أيّ سلوك مخالف للمعايير والضوابط العامّة يتمّ زجره بالقوانين، والتشريعات المسنونة، وينجر عنه عقوبات اجتماعية ضدّ الفرد المدان (Lexique, 2000).

المبحث الثالث: الفكرة الثّواة لتبلور ظاهرة الوصم

تصنّف المدرسة الفرنسيّة من بين أوائل المدارس وأهمّها التي عنيت بدراسة ظاهرة الوصم، والتي سلّطت الضوء على تداعيات البيئة الاجتماعيّة على سلوك الفرد، وكيفية انتقاله من شخص سويّ في تعامله مع محيطه إلى آخر موصوم معاد للكلّ، نتاج الظروف، والأسباب التي دفعت به إلى ارتكاب الفعل المخالف لقوانين المجتمع الذي يعيش فيه، الأمر الذي جعله مرفوضاً، وغير متقبّل من الأغلبية (أبو توتة، 2001).

واتّبع نظيرتها الأمريكيّة المسار والثّوجه نفسه في تناولها الظّاهرة وأسباب نشوئها، وخاصّة رفضها القطعيّ العوامل المتعلّقة بالتأثيرات الوراثية التي استبعدتها كلياً من دائرة اهتمامها. واستند رواد هذه المدرسة إلى كلّ ما هو واقعيّ متّصل في جوهره بالحياة اليوميّة، إلى جانب ارتكازهم على نظريّة الصراع القائم بين الحضارات، ودورها في وصم الفرد بما هو مخالف الموروث المتداول (السماطوي، 1987).

وانبنت جلّ النظريّات التي تطرّقت إلى ظاهرة الانحراف عموماً، والوصم بصفة خاصّة، على علاقة جدليّة قائمة منذ البدء بين الوصم كنتيجة لردّ فعل اجتماعي، وبين الموصوم كصفة ألصقت بصاحبها عقب ارتكابه جرماً، أو فعلاً لا يستجيب إلى متطلبات المجموعة ومبادئها. وصنّف الفعل الناتج عن تصرّف الفرد تجاه انخراط التوازن الطبقيّ بالانحراف عن المسار المتفق عليه في قوانين المجتمع الذي يعيش فيه، والعامل المساهم بالدرجة الأولى في القطيعة بين الواصم والموصوم (سليمان، 2010). وتبعاً لذلك، تتجاوز ظاهرة الوصم حدود مرتكبتها لتلامس أكبر عدد ممكن من الأشخاص المحيطين به، وهو أمر يجوز تعميمه على كلّ المجتمعات التي تعاني من ارتفاع منسوب العنف، والجريمة على اختلافها.

المبحث الرابع: الفعل الانحرافي وتداعياته على الموصوم في المجتمع التونسي

لا غرابة أن يكون المجتمع التونسي مسرحاً لتفشي ظاهرة الوصم، خاصة منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث أثبتت الدراسات الأكاديمية أنّ هذه الظاهرة غزت الأوساط الحضرية والريفية على حدّ سواء، واخترقت مختلف الشرائح العمرية، لتدحض الأطروحات التي حصرتها في الأحياء الشعبية، وحول أحزمة الفقر (محفوظ، 2003).

ولم تتوقف هذه الظاهرة عن التوسّع حتّى السنوات الأخيرة التي شهدت اندلاع الثورة التونسية سنة 2011، ويعزى السبب الرئيس حسب ما هو متفق عليه إلى غياب التأطير، والانقطاع المدرسي المبكر للقصر، وإلى ارتفاع مؤشرات البطالة في صفوف الشباب، وتفشي العمالة الهشة، ما تسبّب في تزايد معدلات الانحراف المادي واللفظي. وبلغت نسبة الأسر التونسية التي سجّن أحد أفرادها نتيجة جرم ارتكبه 61% (محفوظ، 2003).

وتعدّ العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين دليلاً واضحاً على الارتفاع المهول لحالات العنف المرتكبة، سواء في المؤسسات الوطنية أو في الطريق العام، والتي بلغت على امتداد خمس سنوات من 2006 إلى 2010 حوالي 180 ألف قضية مبلّغ عنها في المحاكم التونسية، ليرتفع بعد ذلك إلى 200 ألف حالة عنف سنة 2017 (المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، 2017).

ورغم تسرّب العنف إلى مختلف الأوساط المجتمعية، إلا أنّ المدن حافظت على أعلى الأعداد المسجلة التي بلغت حتّى موفى سنة 2017 قرابة 135 ألف حالة، في حين لم يتجاوز العدد في الأرياف 80 ألفاً (المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، 2017).

ودفع هذا الوضع المسجّل في أغلب المدن التونسية إلى الخوض في أسباب الظاهرة وتداعياتها، لا سيما خلال العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين، قصد طرح البدائل الممكنة التي من شأنها التقليل من حدّة انتشارها، والقطع مع مثل هذه الممارسات. ويصنّف الباحثون المتخصّصون في علم الاجتماع الانحراف غريزة متأصلة لدى البعض المصطبغ بالكره، والعداء الطبقيّ الدفين، ويرجعون أسبابها في المقام الأوّل إلى القوانين الوضعية المجحفة التي زادت في اغتراب الموصوم صلب مجتمعه.

والدّارس لتركيبية المجتمع التونسي يكاد يجزم بأنشطاره الى شقين على طرفي نقيض، الأوّل مهمّش يشكو الفاقة والحرمان، والثاني مترف محتكر لملاذات الحياة غير عابئ بالآخر، إلا أنّ العنف لا يعترف بالتفاوت الطبقيّ فحسب، إذ نجد أشكالاً أخرى من الانحراف داخل الطبقات المترفة، والمتمثلة أساساً في تعاطي المخدرات التي سجّلت حضوراً مرتفعاً، وتحديدًا لدى التلاميذ في المدارس الخاصة ذات التكلفة التعليمية المشدّدة، والتي لا تخضع للرقابة الصارمة في غالب الأحيان (محفوظ، 2003).

وشهدت تونس منذ سقوط النظام الحاكم سنة 2010 بوادر انقسامات سياسية وحزبية، الأمر الذي غدّى العداء بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وبات العنف الوسيلة الوحيدة المتبقية، إمّا

للتعبير عن الرفض، أو لاسترداد ما افتكّ غضبا. وتنامى العنف خلال هذه الفترة بشكل لافت، إذ تشير التقارير الأمنية الصادرة سنة 2011 تعرّض العديد من الأشخاص إلى الاعتداء بالعنف من قبل مجموعات محلية هدفها بثّ البلبلة والفوضى في البلاد (Report of the Parliamentary Assembly).

وأكد "مرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التونسي" الذي أشرف على إعداد خارطة العنف الخاصة بالبلاد التونسية سنة 2019، محافظة هذه الظاهرة على نسقتها دون تغيير يذكر، إذ تصدر العنف الإجرامي أشكال العنف المسجلة بنسبة ناهزت 36.39%، في حين لم يتجاوز العنف الانفعالي نسبة 32.21% (الغابري، 2019).

ولا يعدّ الانحراف حكرا على الرجال فحسب صلب المجتمع التونسي، إذ نجد ما يعرف "الانحراف النسوي"، والمصنّف ضمن دائرة اهتمام علم الاجتماع وعلم الإجرام. ويؤكد هذا الأمر التغيّر الحاصل في تركيبة المجتمع التونسي في حدّ ذاته، حيث تجاوز الانحراف العالم "الذكوري" ليشمل النساء، الأمر الذي يشير إلى تحوّل في وضع المرأة التونسية واتجاهاتها، بيد أنّ ذلك ظل ضمن خانة المسائل المسكوت عنها حتى الماضي القريب (البهلول، 2010).

ويلحظ المتصفّح أغلب الدراسات، والبحوث ذات الصلة بظاهرة الانحراف التي تغلّغت في المجتمع التونسي العلاقة الجدلية القائمة بينها وبين العوامل الاجتماعية – الاقتصادية، على غرار الفقر الذي يعدّ السبب الرئيس، المباشر في تفشّي ظاهرتي العنف والجريمة (البهلول، 2010)، خاصة منذ مطلع العشريّة الثانية من القرن الواحد والعشرين تاريخ اندلاع الثورة، وما خلّفته من أحداث دامية ظلّت شاهدا على ارتفاع منسوب العنف (روزويل، وابن يحي، 2012).

والجدير بالذكر في هذا السياق التقارب المسجّل في حالات العنف على المستويين الفردي والجماعي في تونس، إذ بلغت النسبة في المستوى الأوّل 49.63% مقابل 50.37% في المستوى الثاني، ما يؤكد أنّه رغم "الطابع الاجتماعي والجماعي الذي ميّز العنف المجتمعي، إلّا أنّ المعطى الفردي والشخصي لا يزال رئيسيا وفعالا في نموّ العنف وانتشاره" (الغابري، 2019، ص 13).

ويشكّل الانحراف داخل المجتمع التونسي ظاهرة جدّ خطيرة تخرج بالأفراد الموصومين عن معايير المجتمع وقيمه. وبات من الضروريّ من هذا المنطلق التطرّق إلى هذه المسألة في محاولة لرصدها ودراستها، خاصة لدى القصر الذين هم الشريحة الهشّة الأكثر عرضة لهذه الظاهرة.

وإجمالا، تتحكّم ظاهرة الوصم في السلوك العامّ للفرد (Walsh & Furfey, 1958) داخل المجتمع خاصة بعد اصطباغ الموصوم بصفة تحط من شأن حاملها إلى درجة كبيرة، وتمنحه المجموعة النابذة الحقّ في تقويم هذا الشخص وفق ضوابط وضعيّة وقع تطويعها لرتق الفجوة بين الطرفين، وذلك بعد أن تأكّد بما لا يدع مجالا للشكّ عدم قدرة الموصوم على تجاوز آثار الوصمة بمفرده (Rabb, 1973).

وإذا جاز تعميم تواجد ظاهرة الوصم في كلّ المجتمعات دون استثناء، فإنّه يصعب أن ينسحب الفعل الانحرافيّ بصفته وصمة فردية، وفعلاً إرادياً نابعا عن تصرف منفرد عن المجموعة، ذلك أنّ ظاهرة الوصم نسبية، ومتغيرة من مجتمع إلى آخر تبعاً لما وقع سنّه من قوانين داخلية تتماشى وما هو معمول به.

ويجوز من خلال ما تقدّم، التأكيد على أنّ الوصم عملية اجتماعية ساهمت إلى حدّ كبير في بناء نوع من الحواجز الفاصلة بين الفرد والمجموعة من ناحية، وبين الفرد ومجتمعه من ناحية أخرى، ذلك أنّ هذه الظاهرة كان لها بالغ الأثر في إعادة تشكيل شخصية الموصوم رغم المحاولات التي بدت منه لإعادة الانصهار في مجتمعه.

المبحث الخامس: العلاقة الجدلية بين الفعل الانحرافيّ والموصوم

تنبئ النظرية المفسرة الظاهرة الانحرافية العلاقة الجدلية القائمة بين الوصم كردّ فعل اجتماعي وبين الموصوم كصفة لفعل مرتكب مجانب أصول العلاقات الاجتماعية، خاصة في مجال علم الجريمة. ويعدّ ردّ الفعل على الحدث الانحرافيّ من هذا المنطلق، العامل الأول المساهم في عملية الفصل، أو الانفصال بين الطرفين، ذلك أنّ نوع العقوبة التي تكون في الغالب صارمة وقاسية تؤدي إلى خلق هوة بين الفرد والمجتمع لغياب الآليات التواصل بينهما، حيث إنّ الطرف الموصوم يجد صعوبة في الاندماج في مجتمع رافض له، والأمر سيان مع المشرّع للعقوبة الذي يتخذ مسافة فاصلة عن المنحرف لتجنّب تأثيره على المجموعة (سليمان، 2010).

ولا تنحصر ظاهرة الوصم في مرتكب الفعل الانحرافيّ فحسب، بل تتجاوزه لتلامس الأطراف المحيطين به، فلا غرابة أن تنسحب الوصمة على كلّ من له علاقة بالموصوم، سواء عن طريق الروابط الدموية، أو المصاهرة، الأمر الذي يقف حاجزاً أمامهم في تجاوز مخلفاتها النفسية، والاجتماعية (Fuller & Myers, 1941).

وتعدّ ظاهرة الوصم المتحكّم الرئيس في السلوك العام (Fuller & Myers, 1941) لاصطباغها بمفاهيم تحطّ من شأن الموصوم إلى درجة النبذ، وتمنح المجموعة الحقّ في تقويم مسار المنحرف بالنظر إلى عدم قدرته على الخروج من دائرة الانحراف بالمجهود الفرديّ (Rabb, 1973)، فالفعل الانحرافيّ بشكل عام هو اختلاف فرديّ متجسّد في التغيرات الاجتماعية، ما يدفع إلى الإقرار أنّ الوصم يحمل في طبيعته من النسبية ما يجعله متغيراً من حالة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر استناداً إلى معايير يحددها أفراد المجتمع في سياق معاملاتهم اليومية الاعتيادية.

ومن أبرز إفرازات النظرة الدونية للموصوم، غياب الثقة بالنفس، وعدم القدرة على الإبداع والتطلّع إلى المستقبل بنظرة استشرافية متفائلة، إلى جانب غلبة نزعة الخمول، والوهن في أفعاله التي تطلّ في جانب كبير منها مرتبطة بما ينتظره المجتمع، الأمر الذي يجعله يعيش حالة من الانفصال في الشخصية بين ما هو قادر على فعله، وبين ما هو مطلوب منه، وكلّ ذلك لتجنّب

الوقوع في الخطأ، وعدم العودة إلى الفعل قصد إرضاء السواد الأعظم المكوّن نواة المجتمع الذي هو جزء منه.

ولعلّ من بين مخلفات ظاهرة الوصم على الفرد الحدّ من الدعم الاجتماعيّ، ما يساهم في تعميق العقوبة ليجد المذنب نفسه يبرز تحت نوعين من العقوبة؛ الأولى، بناء على ما تنصّ عليه القوانين الوضعيّة، والثانية، نابعة من المجتمع الراض للموصوم، والممعن في تحقيره (مجلس حقوق الإنسان، 2012) إلى درجة إلغاء تصنيفه، أو إدراجه ضمن خانة البشر تماماً (ابن سالم، 2001).

وتطفو على السطح عند الحديث عن الوصم عدّة من متناقضات أبرزها أنّ العقوبة المسلّطة من المشرّع لردع سلوك المدموغ وإعادة تأهيله وإدماجه، تقابلها ردود فعل المجتمع الزجرية التي تؤدّي في معظم الأحيان إلى نتائج عكسيّة، وذلك من منطلق أنّ شعور الفاعل بالدونية يقوده إلى ردود فعل عنيفة ليجد نفسه ضمن سياق العودة إلى الجريمة، بمعنى تكرير الفعل ذاته ثانية، والارتداد عن الطريق السويّ (الواكد، وأحمد، 2005)، وهو ما يتماهى مع تعريف مصطلح العودة في مصنّفات القانون (التويجري، 2011)، فتكرير الفعل ليس ظاهرة معزولة، بل هو نتاج ضغوطات خارجية أجبرت الموصوم على ارتكاب الخطأ مجدداً، وخاصّة عوامل القهر، وعدم القدرة على الانصهار في المجتمع (جابر، 1989).

ونذكر في الاتجاه ذاته من جملة التداعيات السلبية للوصم على الموصوم، اتّساع رقعة الظاهرة إستناداً إلى نوع العقوبة التي من شأنها إلغاء أية محاولة لتكثيف المنحرف مع محيطه، بل وترفع من منسوب العداة والكره تجاه السلطة والنظام والمجتمع، وعليه فإنّ منظر هذا التيار يقيمون الحجّة على محدودية القوانين الردعية، وفشلها في التصديّ لمدّ ظاهرة الانحراف، وأنّ ذلك يمثل المنطلق الأوّل والأساسيّ في بعث فئات جديدة من المنحرفين (جابر، 2004).

وتتشكّل على ضوء ما تقدّم هويّة الموصوم بناء على ردود الأفعال المقابلة، فمع كلّ فعل مناوئ ومعارض لما هو متداول يزداد مستوى العنف، والتوجّه الانحرافي لدى الفرد، وهذا ما يصنّفه المختصون ضمن خانة التدرّج في اتّخاذ صفة الوصم، من الوصم الأوّل عند ارتكاب الخطأ في المرة الأولى، حتّى بلوغ مرحلة الوصم النهائيّ بعد العودة على الفعل وتكريره (خليل، 2010).

وتولّد ملامح الدونية التي تطلّ تلاحق الموصوم صفات سلبية إضافية، من قبيل النفاق من منطلق محاولاته المتكرّرة لإرضاء الآخرين في سبيل كسب تعاطفهم ورضائهم، أي أنّ التغيّر الطارئ في شخصيّة المنحرف غير نابع عن إرادة حقيقيّة، وقناعة بوجود تجاوز مخلفات الوصم، الأمر الذي يؤدّي إلى خلق ازدواجية في شخصيته، الأولى لإشباع رغبات التوجّه الانحرافيّ كردّة فعل تجاه مجتمع مععن في رفضه، والأخرى مصبوغة بالنفاق لكسب الرضاء والودّ، وهي أشدّ خطورة من الانحراف في حدّ ذاته.

وفي سياق مغاير لما سبق، يعتبر عدد من الباحثين أنّ للوصم آثارا يمكن أن تكون إيجابية بحكم أنّ مرتكب الفعل بعد وصمه ينتهج مسارا مغايرا لما كان عليه لاثبات قدرته على تجاوز مخلفات النظرة الدونية للمجتمع صوبه (عبد الخالق، والسيد، 2011)، وهو ما يدفع للإقرار أنّ المجتمع الحاضن للموصوم يتعامل مع الوصمة وليس مع الموصوم، بدليل وجود عدد من الكنايات التي رافقت صاحبها طيلة حياته، وحتى بعد مماته مع الأجيال ذات الصلة به (العمر، 2009).

نتائج الدراسة ومناقشتها

تتعدى ظاهرة الوصم الاجتماعيّ حدود المجال الجغرافيّ الضيق، لتشمل جميع المجتمعات دون استثناء، ولم تشذ البلاد التونسية عن القاعدة، أين غزا الوصم على اختلافه وتنوّعه المجتمع، وساهم في انتشار سلوكات دخيلة كان لها عميق الأثر على جميع الفئات العمرية، والشرائح الاجتماعية.

ولا تزال رغم تعدّد الدراسات التي تناولتها بالبحث بحاجة إلى البحث والتدقيق لفهم كلّ ما يتصل بها، وخاصة الأسباب الجوهرية المتسببة في انتشارها بنسق سريع، إلى جانب سبل علاجها بأساليب مخالفة لما هو معمول به من صرامة في القانون الذي لم يكبح انتشارها، بقدر ما ساهم في العودة إلى الفعل لدى البعض.

ويمكن التأكيد من خلال ما تقدّم أنّ الوصم عملية اجتماعية ساهمت إلى حدّ كبير في بناء نوع من الحواجز الفاصلة بين الفرد والمجموعة من ناحية، وبين الفرد ومجتمعه من ناحية أخرى، ذلك أنّ هذه الظاهرة كان لها بالغ الأثر في إعادة تشكيل شخصية الموصوم، رغم المحاولات التي أبداها لإعادة الانصهار في مجتمعه. وإذا جاز تعميم ظاهرة الوصم في كلّ المجتمعات دون استثناء فإنّه يصعب أن ينسحب الفعل الانحرافيّ بصفته وصمة فردية، وفعلا إراديا نابعا عن تصرف منفرد.

التوصيات

سبق أنّ الوصم ظاهرة تختلف من مجتمع إلى آخر بحكم أصله وتركيبته وثقافته وعاداته، في حين وجود عوامل مشتركة بين المجتمعات ولا سيما العربية في تعاملها مع هذه الظاهرة وتداعياتها ومخلفاتها من حيث تأثيرها السلبيّ على سلوك الأفراد وما يحيط بهم، وعليه رأينا فصلها بين عامة وخاصة، إذ يتوجب على الممسكين بزمام الأمور التقيد بجملة من المبادئ الأساسية في سبيل الحدّ من تفتت ظاهرة الوصم داخل المجتمعات العربية، من ذلك ضرورة العمل على معالجة أصل الداء قبل تقديم عروض بديلة، وهو أمر يبدأ من الإطار الضيق للشخص الموصوم، وصولا إلى محيطه الذي ينتمي إليه.

ولا يتوقف الأمر على الأشخاص المذكورين فحسب، بل يتوجب أن ينسحب الإجراء نفسه على أفراد المجتمع الذين ينبغي عليهم أن يغيروا من أساليب معاملاتهم مع الموصوم، عبر

انتهاج مسار مخالف غير الذي عهدته المنحرف، والمتمثل أساساً في تجنّب العبارات المهينة المعروفة بالتئمّر، وكذلك كلّ ما من شأنه أن يشعر الآخر بالدونية والتهميش.

واستكمالاً للإجراءات الإصلاحية المساعدة على كبح جماح تمرّد الفرد الموصوم، فإنّ التوصية الخاصة بالمجتمع التونسي وخصوصيته تبدأ بإحداث مراكز مختصة في الغرض تتولّى معالجة الأضرار النفسية المنجّرة عن سوء المعاملة التي يتعرّض لها الموصوم داخل مجتمعه الحاضر له.

ويستوجب القضاء على ظاهرة الوصم على مستوى الإجراءات الردعية التي أثبتت قصور جدواها في العديد من المناسبات، وتسهيل عملية تقبّل الموصوم دون قيد أو شرط، مع الحرص على توفير المناخ المناسب الذي من شأنه أن يمكّن الموصوم من تجاوز مخلفات الوصم الذي لحقه، وذلك من خلال محاولة ترسيخ ثقافة الاختلاف التي ظلّت مغيّبة على الدوام.

المراجع العربية

- أكرم، نشأت إبراهيم. (1985). محاضرات في عوامل جنوح الأحداث والرعاية الوقائية والعلاجية لمواجهته. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- البداينة، ذياب. (2011). تطوّر مقياس الوصم الاجتماعي للمصابين بمرض الإيدز في المجتمع العربي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 4 (1): 48-70.
- برهوم، محمد. والسعد، صالح. (2009). علم الاجتماع الجنائي. الإمارات العربية المتحدة: مركز البحوث والدراسات.
- البهلول، هادية. (2010). الانحراف النسوي، دوافعه النفسية وعوامله المجتمعية. (ط 1). تونس: دار محمد علي للنشر.
- أبو توتة، عبد الرحمان، (2001). علم الإجرام. الإسكندرية: الجامعي الحديث.
- التويجري، أسماء. (2011). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة. (الطبعة الأولى). الرياض: إنشاء للنشر.
- حومر، سميرة. (2005). أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث: دراسة ميدانية أجريت بمركزي الأحداث بمدينتي قسنطينة وعين مليلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري - قسنطينة.
- خليل، وعد. (2010). الحواسم: دراسة لردّ الفعل الاجتماعي حسب نظرية الوصم. مجلة آداب الزافدين، العدد (6): 283-312.
- الدراوشة، عبد الله. وسالم، عبد الله. (2010). المعرفة والوصم الاجتماعي: اتجاهات طلبية الجامعات الأردنية نحو المصابين بمرض الإيدز، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة.

- الدوري، عدنان. (1972). *أصول علم الإجرام*. الكويت: وكالة المطبوعات للطباعة والنشر.
- الدوري، عدنان. (1984a). *أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي*. (ط 1). الكويت: منشورات ذات السلاسل.
- الدوري، عدنان. (1984b). *جناح الأحداث*. الكويت: ذات السلاسل.
- دون سي، جيبونز. وجونز، ف. (1991). *الانحراف الاجتماعي (دراسة في النظريات والمشكلات)*. (ط 1). (ترجمة: عدنان الدوري). الكويت: ذات السلاسل.
- رشوان، حسين. (2010). *دراسة في علم الاجتماع الجنائي*. الإسكندرية. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- روزويل، نيكول. وابن يحيى، أسماء. (2012). *تونس من الثورة إلى الإصلاح: توقعات المواطنين في الذكرى الأولى للثورة التونسية*. تونس: المعهد الوطني الديمقراطي.
- ابن سالم، بندر. (2001). "مظاهر الوصم الاجتماعي من منظور الملقين بدار الرعاية الاجتماعية"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- سلامة، أحمد. (1979). *علم الأمراض النفسية والعقلية*. القاهرة: دار النهضة.
- سليمان، علاء. (1997). *التفاعل الاجتماعي بين السجناء المفرج عنهم والمجتمع المحلي - دراسة ميدانية على نمط الوصم ونتائجه في منطقة مكة المكرمة*. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
- السمالوطي، نبيل. (1987). *الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي*. (الطبعة الأولى). جدة. المملكة العربية السعودية: دار الشروق.
- شابو، وسيلة. (2017). *تأثير الوصم على أعمال حقوق الإنسان*. مجلة صوت القانون، (8): 344-366.
- شحمي، محمد. (1994). *دور علم النفس في الحياة المدرسية*. بيروت. لبنان: دار الفكر اللبناني.
- شرقي، رحيمة. (2018). *الوصم الاجتماعي للمرأة المطلقة (تحليل سوسولوجي - أنثروبولوجي)*. الجزائر: جامعة قاصري مرباح.
- طالب، عبد الكريم. والقرشي، كاضم. (2012). "الظاهرة الاجتماعية عند إميل دوركايم (تحليل اجتماعي)". *مجلة دراسات إسلامية معاصرة*، (6): 331-335.
- عبد الخالق، جمال الدين. والسيد، رمضان. (2011). *الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عثمان، إبراهيم. (1999). *مقدمة في علم الاجتماع*. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

- العمر، معين. (2009). *علم اجتماع الانحراف*. عمان: الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- الغابري، سيف. (2019). *ظاهرة العنف في تونس 2019*. تونس: المرصد الاجتماعي التونسي.
- فرانك، ب. ويليامز. ومارلين، ماك شان. (1999). *السلوك الإجرامي (النظريات)*. (ترجمة وتعليق: عدلي السمري). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- مجلس حقوق الإنسان. (2012). *الوصم وأعمال حقوق الإنسان بما في ذلك حق التنمية الجمعية العامة للأمم المتحدة: الدورة 22. البند 3*.
- محفوظ، رامي. (2003). "الشباب التونسي والانحراف". تونس: المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية.
- محمد جابر، سامية. (1989). *الفكر الاجتماعي، نشأته واتجاهاته وقضاياها*. (الطبعة الأولى). بيروت: دار العلوم العربية للطباعة والنشر.
- محمد جابر، سامية. (2004). *سوسيولوجيا الانحراف*. الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.
- المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية. (2017).
- المغربي، سعد. (1970). *انحراف الصغار*. (ط 3). مصر: دار المعارف.
- مها. حسين. (2010). "العنصرية والثقافية، دراسة في أنثروبولوجيا الجسد"، دكتوراه في الآداب غير منشورة، جامعة القاهرة.
- محمود، حسن. (1991). *دراسة اجتماعية لأسر الأحداث*. الإسكندرية: مركز بحوث الخدمة الاجتماعية.
- ابن منظور، محمد. (2010). *لسان العرب المحيط*. المجلد الثاني عشر. بيروت: دار صادر.
- الواكد، أحمد صالح. (2005). "العلاقة بين الانحراف في برامج الإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية والعود إلى الجريمة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن.
- الوسمي، منى. (2018). "النظام الجنائي الخاص بالأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة". *مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية*، 15(2): 119-149.
- يونس، سمير. (2016). "الإسهامات السوسيو - نظرية في ميدان دراسة الانحراف والعود إلى الانحراف". *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، 23(23): 177-192.

References (Arabic & English)

- Abdallah Drawcha, A. (2010). *Knowledge and stigmatization: The orientation of Jordanian students towards patients suffering from AIDS*. (Unpublished Doctoral dissertation). Jordon: Mutah University.
- Abdel Aziz Salama, A. (1989). *Psychopathology and mental pathology*. Cairo, Egypt: The Arabic Al –Nahdha company.
- Abdelkhalik, J., & Said, R. (2011). *The crime and deviance from the stance of social services*. Azarita, Alexandria: The Contemporary University Office.
- Ahmed Rachouan, H. (2010). *A study in criminal sociology*. Alexandria, Egypt: The Modern College Office.
- Albert, O. (1999). *Sociologie de la déviance* (2^{ème}éd.). Paris: Armand Colin.
- Ayoud Chahmi, M. (1994). *The role of psychology in school life*. Beirut: Lebanese Thought Company.
- Barhoum, M. (2009). *Criminal sociology*. The Center for Research and Studies. United Arab Emirates: Charika University.
- Bastid, R. (1971). *Anthropologie appliquée*. Paris: Petite bibliothèque PAYOT.
- Bdayana, D. (2011). The Development of Social Stigma Measurement for AIDS Patients in the Arab Society. *The Journal of Charika Univeristy for Humanities and Social Sciences*, 4(1), 48 – 70.
- Ben Salem Elksir, B. (2001). *The manifestations of social stigma from the prespective of people rejected into the social welfare*. (Unpublished Masters dissertation). Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.
- Chaboo, W. (2017). *The effect of stigmatization on the realization of human rights*. *The Rule of Law Journal*, (8), 344– 366.

- Charki, R. (2018). *The social stigmatization of divorced women: A socio – anthropological analysis*. Ourgla, Algeria: Kasri Marbah University.
- Copans, J. (1998). *Introduction à l'ethnologie et à l'anthropologie*. Paris: Nathan université.
- Donci, J., & Johns, F. (1991). *Social delinquency: A study in theories and problems* (1st ed.). Kuwait: The chain Publishing House.
- Douri, A. (1972). *The asset of criminology*. Kuwait: Press Agency for Printing and Publication.
- Douri, A. (1984a). *The causes of crimes and the nature of criminal conduct* (3rd ed.). Kuwait: Salasel Publishing House.
- Douri, A. (1984b). *Juvenile delinquency*. Kuwait: Salasel Publishing House.
- Ervange, Z., & Elouda, M. (1989). *The contemporary theory in sociology*. Kuwait: Chain Publishing and Printing Company.
- Frank, B., Williams, T., & Marlin, M. (1999). *Criminal behavior (theories)*. Alexandria, Egypt: University knowledge House.
- Fuller, R., & Myers, R. (1941). The Natural History of a Social Problem. *American Sociological Review*, 6 (June), 320- 329.
- Grawitz, M. (2000). *Lexique des sciences sociales* (7th ed.). Paris: DALLOZ.
- Horton, P. & Gerald, R. (1991). *The sociology of social problem*. New Jersey: Prentice Hall.
- Howards, B. (1973). *Studies in the sociology of deviance: Outsiders*. New York: Free Press.
- Human Rights Council. (2012). *Stigma and the implementation of human rights including the right to development*. Session 22, Section 3, the United Nations General Assembly, 4.
- Ibn Mandhour, M. (2010). *Lissan Arab Mooheet*, Volume 12. Beirut, Lebanon: Sader House.

- Ibrahim Khalil ElAmir, W. (2010). Robbery: A study of social reaction the theory of stigmatization. *Elrafidayin Arts Journal*, (56), 283-312.
- Khalil ELomar, M. (2009). *The sociology of delinquency*. Omen, Jordon: Chourouk Distribution and Publishing House.
- Mahmoud, H. (1991). *A social study of juvenile prisoners*. Alexandria, Egypt: Social Service Research Center.
- Merton, R. (1938). Social Structure and Anomie. *American Sociological Review*, 3(5), 672-682.
- Mohamed Abou Touta, A. (2001). *Criminology*. Alexandria, Egypt: The contemporary University Office.
- Mohamed Jabeur, S. (1989). *The intellectual thought: Its origins, orientations and concerns* (1st ed). Beirut, Lebanon: The Arabian Sciences House for printing and distribution.
- Mohamed Maha, H. (2010). *Virginity and culture: An anthropological study into the body*. (Unpublished Doctoral dissertation). Egypt: University of Alexandria.
- Mohmed Jabeur, S. (2004). *The sociology of deviance*. Alexandria, Egypt: The Press of University Knowledge management.
- Nathat Ibrahim, A. (1985). *Lectures on the factors related to juvenile delinquency, preventive care and curative care for its confrontation*. Riyadh, KSA: Arabian Center for Security and Sraining Studies.
- Othmen, I. (1999). *An introduction to sociology*. Jordan: Choorook Publishing and distribution house.
- Rabb, E. (1973). *Major social problem*. New York: Harper and Row.
- Report of the Parliamentary Assembly. (2011). *Political transition in Tunisia*.
- Rulington, E., & Weinberg, M. (2010). *The Study of Social Problems: Seven Perspectives* (7th ed.). New York, NY: Oxford University Press. Spector, M.

- Salem Elwasmi, M. (2018). The Juvenile Criminal System in United Arab Emirates. *Legal Sciences Journal of Charika University*, 15(2), 149 – 119.
- Souleimen Ahmed, A. (1997). *The social interaction among prisoners released and their local society: A field study on stigmatization and its consequences in Mekkah*. Cairo, Egypt: The Central Library of Cairo University, the Modern University Office.
- Talib AbelKareem, K. (2012). The Social Phenomenon in Emile Durkheim: A Social Analysis. *The contemporary Islamic studies Journal*, (6), 1-15.
- Tawfik Elsalouti, N. (1987). *The scientific study of criminal behaviour*. Jeddah, KSA: Chourouk Company.
- Toujiri, A. (2011). *The social and economic characteristics of returnee women to crimes* (1st ed.). Riyadh, KSA: king Fahd National Library.
- Waked, A. (2005). *The Relationship between engagement in reform and rehabilitation in penal institutions and the return to committing crimes*. (Unpublished Masters dissertation). Jordon: Mutah University.
- Walsh, M., &Furfey, P. (1958). *Social problem and social action*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
- Xiberras, M. (2000). *Les théories de l'exclusion* (2^{ème} éd.). Paris: Armond Colin.
- Younes, S. (2016). The Socio – Theoretical Contributions in the Study of Deviance and the Return to Delinquency. *The Journal of Social Sciences and Humanities*, (23), 177 – 192.